

السادس عشر - ولا يستحق هذا الرسم عن المدة التي تمتلكها السفينة في حوض جاف أو عام أو على فرق.

وتجدر السفن التي تمر أو توقف ببناء السويس دون أن تدخل حوض إبراهيم والبترول رسمًا قدره ٢٥٪ من قيمة الرسوم المبينة في البندين ١ و ٣ حسب الأحوال سواء أجرت أو لم تجر تفريغ أو شحن بضائع أو إزالة أو أخذ ركاب".

"مادة ٣ - تؤدي السفن الآتي بيانها الرسم المنصوص عليه في البند (٣) من المادة السابقة إذا كان قد انقضى على تاريخ دخولها السابق نصف شهر يوماً :

(١) السفن التي تفاصد الميناء ثم تعود بسبب رداء الطقس أو الحصول تلف بها .

(٢) السفن التي يصرح لها بالخروج من الميناء لتقوم بتجربة آلاتها أو إلقاء فضلات خارج الميناء أو لتنظيف صهاريجها ثم تعود إلى الميناء خلال ٤٤ ساعة من وقت خروجها".

"مادة ٤ - تؤدي السفن رسمًا على الأرصفة والأماكن التالية لصالحة الموانئ والمنائر في جميع الموانئ المصرية من كل يوم أو جزء من اليوم كالتالي :

ملياً عن كل طن من حمولتها إذا رست بالطول على أحد الأرصفة أو السقابيل أو يجانب سفينة أخرى راسية بالطول .

ربع مليم عن كل طن من حمولتها إذا رست بمئذنتها فقط على أحد الأرصفة أو السقابيل".

"مادة ٦ - تؤدي السفن وال ullamات التي تعمل بهموانى الإسكندرية والسويس، ومرسى مطروح والتي لا تبرحها مادة كل الموانئ والبراطم والصنادل والزوارق والقاطرات والرافعات والكرادات والجبارات وقوارب الغطامة والأحواض العائمة وغيرها مما يستحق عليها رسم ميناء رسمًا سنويًا بدلاً من الرسوم المقررة في المواد السابقة كالتالي :

٢٠٠ مليم سنويًا عن كل طن من حولة الواحدة إذا كانت بجيت لا يقل الرسم عن ستة قرش إذا كانت غير ممزودة بالمسيرة .

٤٠٠ مليم سنويًا عن كل طن من حولة الواحدة إذا كانت بجيت لا يقل الرسم عن ستة قرش إذا كانت ممزودة بالمسيرة .

"مادة ٧ - السفن المرخص لها في صيد الأسماك أو الإسفنج في المياه البحرية المصرية ولا تعمل في أغراض تجارية أخرى تؤدي بدلاً من الرسوم

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٤ بتحديد فئات رسوم الموانئ والمنائر والأرصفة والأماكن

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية

وعلى القانون رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتعديل فئات رسوم الموانئ والمنائر والأرصفة والأماكن ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناءً على معارضه وزير الحربية ،

أصدر القانون الآتي :

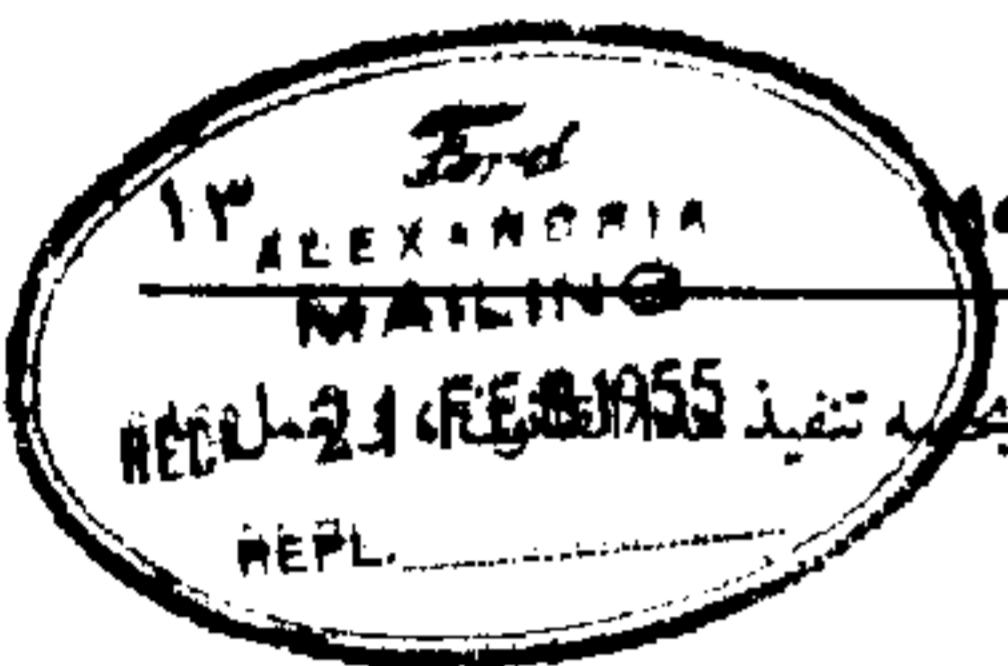
مادة ١ - يبدل بالمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ٨ و ١١ من القانون رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النصوص الآتية :

"مادة ٢ - تؤدي السفن في موانئ الإسكندرية ومرسى مطروح وحوض إبراهيم والبترول ببناء السويس رسمًا كالتالي :

(١) نصف شهر ملياً عن كل طن من حمولتها إذا دخلت الميناء أو الحوض وكانت لأنجرى تفريغ أو شحن بضائع أو إزالة أو أخذ ركاب .

(٢) ٢٠ ثالثين ملياً عن كل طن من حمولتها إذا دخلت الميناء أو الحوض وكانت تجربى تفريغ أو شحن بضائع أو إزالة أو أخذ ركاب ،

(٣) علاوة على الرسوم المقررة في البنددين (١ و ٢) من هذه المادة تؤدي كل سفينة تملك بالميناء أكثر من نصف شهر يوماً رسمًا قدره نصف مليم من كل طن من حمولتها عن كل يوم أو جزء من اليوم اعتباراً من اليوم



الوقائع المصرية - العدد ١٢ مكرر "غير اعتيادي" في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ قانون ١٩٥٥ رقم ٦٨، وتحمل REPL.

اعتبارا من ٤ فبراير سنة ١٩٥٥ (٩ فبراير سنة ١٣٧٤)

مصدر بديوان الرياستة في ١٦ جادى الثانية سنة ١٣٧٤ (٩ فبراير سنة ١٩٥٥)
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين ، بيكاشي (أ.ح)

وزير الصحة العمومية أتاب رئيس مجلس الوزراء
نور الدين طلاق قائد جناح ، جمال سالم

وزير المواصلات وزير الأوقاف وزير العدل
فتحى رضوان أحد حسن الباقورى أحد حسنى

وزير الشئون البلدية والقروية وزير الزراعة وزير التمازجية
عبداللطيف محمود البغدادى ، قائد جناح عبد الرزاق صدق محمود فرزى
وزير الأشغال العمومية وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان
أحمد عيدى الشرباصى صلاح الدين مصطفى سالم ، صاغ (أ.ح)

وزير التربية والتعليم وزیر الداخلية
كمال الدين حسين ، صاغ (أ.ح) زكريا حبي الدين ، بيكاشي (أ.ح)
وزير الدولة لشئون رياضة الجمهورية وزير الشئون الاجتماعية
قائد جناح ، حسن ابراهيم حسين الشانعى ، بيكاشي (أ.ح)
وزير الحربية وزير التموين وزير التجارة والصناعة
محمد الحكيم عاصى ، لواء (أ.ح) جندى عبد الملك حسن صربى

وزير المالية والاقتصاد عبد المنعم القبسونى
فائز مقام أنور السادات

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٥

رفع درجة وظيفة في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستور الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

المقررة في المادتين (٢ و ٥) رسما سنويا قدره ٢٠٠ مليون عن كل طن من حمولتها بحيث لا يقل عن مائتى قرش .

"مادة ١١ - تتفى من كافة الرسوم المقررة في هذا القانون السفن الآتية" :

(١) السفن الحربية .

(٢) السفن الحكومية التي لا تقوم بأعمال تجارية .

(٣) السفن المصرية الخصصة لتعليم الفنون البحرية .

(٤) السفن والآلات غير المجهزة بالات مسيرة وتقل حمولتها عن عشرة أطنان .

وتتفى من الرسوم المقررة في المادتين (٢ و ٥) يخوت وزوارق الترعة التي لا تباشر أى عمل تجاري .

وتتفى من الرسوم المقررة في البندين ١ و ٢ من المادة الثانية والرسم المنصوص عليه في المادة ٥ السفن الآتية :

(١) السفن التي تلجم إلى الميناء بقصد طلب مساعدة طبية أو لإزالة أشخاص متقدرين من البحر بشرط أن تقدر الميناء بمجرد الانتهاء من مهمتها دون أن تباشر أى عمل تجاري أو تزود بالوقود أو تدخل حوضا جافا أو ماءا .

(٢) السفن التي تعود إلى الميناء بعد مغادرتها بسبب رداءة الطقس أو لحصول تلف بها .

(٣) السفن التي تصرح لها إدارة الميناء باللحروج لتقوم بتجربة آلاتها أو ضبط بوصولاتها أو للقاء فضلات خارج الميناء أو لتنظيف صهاريجها شرط أن تعود إلى الميناء قبل مضي ٢٤ ساعة من وقت خروجها .